

تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الانجازات وتراكم الديون الخارجية (نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر 2001 - 2010)

أ. / محمد محمود ولد محمد *

Abstract:

Dans cet article, nous allons essayer d'étudier le processus de développement en Mauritanie, qui est financé essentiellement par des crédits extérieurs. Notre étude se concentrera essentiellement sur l'évaluation de la dernière étape de ce processus, consistant en l'application du cadre stratégique de la lutte contre la pauvreté, durant la période 2001-2002. Cette étude nous a permis d'aboutir à la conclusion que cette expérience, parallèlement à l'absence de réalisations significatives pour le développement, a occasionné une accumulation des dettes extérieures. Constat que corrobore l'évolution des différents indicateurs y compris ceux de la dette extérieure durant ladite période

Les mots clés: Mauritanie, Développement, Dettes extérieures, Lutte contre la pauvreté.

ملخص:

حاولنا في هذا المقال دراسة تجربة موريتانيا التنموية التي اعتمدت في جميع مراحلها على التمويل بالديون الخارجية، وذلك من خلال محاولة تقييم المرحلة الأخيرة من هذه التجربة وهي تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال الفترة (2001-2010)، وقد مكنتنا هذه الدراسة من استنتاج أن هذه التجربة لم تسفر عن تحقيق انجازات تنموية ملموسة، بل أدت فقط إلى تراكم الديون، وحسب ما يظهره تطور المؤشرات المختلفة بما فيها مؤشرات المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: موريتانيا، تنمية، ديون خارجية، محاربة الفقر.

* أستاذ محاضر بجامعة نواكشوط (موريتانيا) وطالب دكتوراه بجامعة الجزائر 3

مقدمة:

منذ أن ظهر مصطلح التنمية، ارتبط الحديث عنها ببُعدها الاقتصادي، وكان الاقتصاديون في البداية لا يهتمون بالتمييز بين التنمية والنمو، ثم جاء من اعتبر أن النمو مفهوم كمي أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً ومقصوداً في البنية الاقتصادية ينتج عنه تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية وتزايد الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصناعة التحويلية، وقام هذا التحليل على فرضية أن التنمية الاقتصادية يجب أن تنتج تنمية اجتماعية وتقدم علمياً وثقافياً وتحديثاً في المحصلة النهائية¹. ومع كل هذا، فقد ظل المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس كمي يعجز عن التعبير عن التغيرات في بنية الاقتصاد، وحتى على مستوى القياس الكمي الخالص فقد ثبت أنه مقياس مضلل لأنه يختزل عناصر متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة في نسبة بسيطة وغير ذات مدلول كبير، وحين أظهرت نتائج تجارب التنمية خلاف ما كان معلقاً عليها من آمال، فإن الانتقادات قد انصبّت على استراتيجيات التنمية أكثر من تعرضها لمفهوم التنمية نفسه. وفي مجال التنمية الاقتصادية (بوصفها فعلاً إرادياً يستهدف إحداث تغييرات إيجابية في حياة المجتمع)، فإن التخطيط أو البرمجة الاقتصادية يعتبر أداة ضرورية لتحقيق التنمية، ويعتقد البعض أن ما كان يطلق عليه "التخطيط" في الدول النامية يمكن تسميته فقط "برمجة اقتصادية" وليس تخطيطاً بالمفهوم الدقيق، وهذا المفهوم نجد أنه ينطبق، إلى حد معين، على تجربة التنمية في موريتانيا في مراحلها المختلفة².

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي للدول النامية، وفي ظل إستراتيجيات تنموية طموحة واجهت شحاً كبيراً في موارد التمويل المحلية، أصبح الاعتماد على الديون الخارجية الخيار الأسهل في نظر حكومات هذه الدول، وخاصة حين كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير مرحب بها أو غير رغبة في القدوم أصلاً، وهو ما أسفر عن تراكم للديون الخارجية وتضاعف لخدماتها نتجت عنه في النهاية أزمة مديونية خارجية خانقة بدأت سنة 1982 في دول أمريكا اللاتينية. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي يعرف الدين الخارجي بأنه "المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد بلد معين، في وقت معين لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي مع أو بدون الفائدة في فترة أو فترات زمنية مستقبلية"³. وتشمل هذه الخصوم متأخرات الأصل والفوائد.

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين المديونية الخارجية والتنمية في كون هذه المديونية أصبحت من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية المدينة، وهو وضع نجد أنه ينطبق إلى حد كبير على تجربة التنمية في موريتانيا في مراحلها المختلفة. والبحث الذي نحن بصدده هنا يتلخص إشكاليته الرئيسية في التساؤل التالي:

- هل ساهم تمويل برامج التنمية في موريتانيا بالديون الخارجية (تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كنموذج) في تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد التنموي؟

- وكيف تطورت أعباء الدين الخارجي في ظله، وما هي المؤشرات الدالة على كل ذلك وكيف تطورت؟

وسنعالج هذه الإشكالية، من خلال محاولة الإجابة ضمن المحورين التاليين:

- تقييم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في ضوء أهدافه وأهم السياسات والنتائج المعلنة والاستثمارات العمومية المنفذة خلاله؛

- وتطور الديون الخارجية ومؤشراتها في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

1) تقييم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

(2010-2001):

بدأت تجربة التنمية في موريتانيا بمرحلة خطط التنمية (1963 - 1984) والتي استهدفت تحقيق تنمية شاملة (حسب أهدافها المسطرة)، واعتمد بشكل شبه مطلق على الدين الخارجي لتمويل الاستثمارات العمومية وينسب تراوحت بين (80 - 90)% الأمر الذي نتج عنه نمو كبير للمديونية الخارجية وتضاعف مؤشراتها، حيث ارتفع إجمالي الدين من 27 مليون دولار سنة 1970 إلى 1338 مليون دولار سنة 1984، وكذلك قفزت خدمة الدين من 4 مليون دولار إلى 67 مليون دولار خلال نفس الفترة، في حين وصل مؤشر نسبة الدين/ الناتج إلى 159,6% سنة 1984 وكذلك وصل مؤشر نسبة خدمة الدين / حصة الصادرات إلى 34% لنفس السنة، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية سنة 1984.

بعدها بدأت موريتانيا تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي استمرت خلال الفترة (1985 - 2000) وتراوحت نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالديون الخارجية خلالها بين (88 - 93) %، وهو ما نتج عنه ارتفاع آخر لحجم الدين الخارجي من 1426 سنة 1985 إلى 2648 سنة 2000، أما خدمة الديون فقد انخفضت خلال نفس الفترة من 104,1 مليون دولار إلى 83 مليون دولار مع أنها قد شهدت قفزة قياسية سنة 1993 حين وصلت إلى 263,3 مليون دولار⁴. ووصل مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام إلى 217,8 % سنة 2000.

وعند مقارنة تطور هذه المؤشرات خلال مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح يظهر أن مؤشر نسبة إجمالي الدين/الناتج كان أعلا خلال مرحلة البرامج⁵. كما أن نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية كانت أعلا في ظل برامج الإصلاح بالمقارنة مع الخطط.

ونتيجة للمعطيات السابقة (نمو حجم الدين ومؤشراته خلال المرحلتين السابقتين)، فقد صنفت موريتانيا ضمن مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتدخل مرحلة التأهيل للاستفادة من مبادرة تخفيض الديون عن هذه المجموعة (PPTE) التي أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1996⁶، وهو ما تطلب وضع برنامج لمحاربة الفقر عرف باسم "الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر" الذي مثل المرحلة الثالثة من تجربة التنمية في موريتانيا، وتضمن تحليلاً لحالة الفقر في موريتانيا وعرضا لإستراتيجية محاربه على المدى الطويل (2001 - 2015)، كما تناولت الوثيقة خطط العمل التي سيتم تنفيذها على مراحل: نفذت الأولى منها (2001 - 2004) ونفذت الثانية (2006 - 2010).

1-1) تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

(2004-2001):

إن دراستنا هنا ستقتصر على الأهداف الأساسية وأهم السياسات والنتائج المعلنة خلال هذه المرحلة، بما فيها توزيع الاستثمارات العمومية المنفذة فعلا على القطاعات ذات الأولوية.

✦ أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي:

يتعلق الأمر هنا بالأهداف في مجال النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر، وتتمثل الأهداف الرئيسية المرجو تحقيقها في هذا المجال عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (2001 - 2004) في ما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج يصل إلى 7% بحلول عام 2004؛
 - الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004. وتمت مراجعة هذا الهدف لاحقا ليكون 3,7%؛
 - الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004؛
 - الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة 14,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004؛
 - الوصول بالاحتياطات الخارجية إلى 6 أشهر من الاستيراد؛
 - تحقيق معدل استثمار عمومي يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - وتخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%.
- يمكن وصف هذه الأهداف بأنها كانت طموحة ومن الصعب بلوغها في ظل الظروف السائدة وتحديات التي تهدد احتمالات تحقيقا مثل⁸:
- الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر على أحجام وأسعار الصادرات التي تتميز بتركز سلعي وجغرافي شديدين، فضلا عن الاعتماد الكبير على القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية؛
 - حساسية أهداف النمو وتخفيض الفقر الريفي اتجاه أي تدهور في الظروف المناخية؛
 - وكون تنفيذ البرنامج يتطلب وجود قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الأجل المحددة.
- أما عن حزمة السياسات المزمع تطبيقها خلال هذه المرحلة فقد تركزت حول:
- سياسة مالية تستهدف تعبئة الموارد المحلية وضبط النفقات وتحسين المداخيل؛
 - سياسة نقدية تقوم على التدخل غير المباشر بهدف الحد من التضخم ودعم الحساب الجاري؛
 - دعم الصادرات وتحسين تنافسيتها من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج (الطاقة والمواصلات)؛
 - تنمية مندمجة في الوسط الريفي من خلال مشاريع متعددة القطاعات تخدم التنمية المحلية؛
 - تنمية حضرية تقوم على إقامة المزيد من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تنمية للمصادر البشرية من خلال نشر التعليم وتحسين الصحة وخدمات الماء والصرف الصحي؛
 - دعم المشاريع الصغيرة من خلال القروض وتنفيذ برامج للتكوين المهني؛
 - وتنفيذ برامج استثمار عمومي تركز على القطاعات ذات الأولوية، حسب ما يرد لاحقا.

✦ نتائج المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي:

رغم وضع نظام لمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر واعتباره شرطا لإنجاح هذا البرنامج، إلا أن تلك الجهود وغيرها لم تتمكن من مجابهة التحديات التي واجهها تنفيذ المرحلة الأولى من هذا الإطار، ولم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للإستراتيجية، حسب ما يظهره تتبع النتائج المحققة في ضوء الأهداف المرسومة وعلى النحو التالي:

- تطور النمو:

عند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال مرحلة الإستراتيجية على المدى (2001 - 2004) نجد أن معدل النمو قد بلغ في المتوسط 3,7% طيلة الفترة، ولكن النتائج المحققة سنتي 2003 و 2004 (5,6%، 5,2%) على التوالي كانت أقرب إلى الهدف المحدد والبالغ 7% بحلول سنة 2004، وهذا التذبذب والتدهور في معدلات النمو ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات هذا الناتج، فقد عرف القطاع الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) تراجعا كبيرا خلال السنتين الأوليتين حيث نما بمعدل سالب بلغ (-8,2%). ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الإنتاج الزراعي خلال هذه السنوات، ونفس الشيء حصل للقطاع الصناعي الذي بلغ معدل نموه (-1,65%) و (-5,9%) و (-1,25%) خلال 2001 و 2002 و 2003 على التوالي. وكان القطاع الثالث (البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات، التجارة والمطاعم والفنادق...) هو أحسن القطاعات حالا، حيث شهد نموا منتظما خلال الفترة (2001-2004) وبلغ معدل نموه في المتوسط 15,1% سنويا خلال نفس الفترة.

- تطور التضخم:

بالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج مخيبة للأمل على امتداد الفترة (2001 - 2004)، حيث وصل معدل التضخم إلى 7,2% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع التضخم خلال هذه الفترة إلى السياسة التوسعية على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية (خلافا للسياسة المعلنة) والتي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 76,5% خلال الفترة (2001 - 2004).

وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه، وهنا تجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم المعلن عنها لا تعكس الواقع وذلك للعوامل عدة منها ما هو سياسي (نشر بيانات مغلوبة)، فضلا عن كون المعدلات حسبت على أساس الأسعار في العاصمة نواكشوط ودون أخذ الأسعار في الولايات والمدن الداخلية في الحسبان.

- تطور وضع الموازنة:

بخصوص عجز الموازنة: فقد وصل إلى 11,5% من الناتج كمتوسط للفترة (2001 - 2004)، مع أنه كان قد وصل إلى 14,3% من الناتج سنة 2001 وتراجع مع نهاية سنة 2004 إلى 8% من الناتج بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

- تطور الحساب الجاري:

شهد وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) تدهورا كبيرا حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي 2003 (293 مليون دولار) و 2004 (610 مليون دولار) ووصلت نسبته إلى الناتج نحو 23,7 % طيلة الفترة.

- تطور الاحتياطات الرسمية:

ظل مستواها ضعيفا طيلة الفترة (دون موارد البترول)، حيث تراوحت بين (0,4) و (1,4) من أشهر الاستيراد وهي حصيلة بعيدة جدا من الهدف المحدد والبالغ (6) أشهر من الاستيراد.

- تطور معدل الاستثمار العمومي:

لم تستطع الجهود المقام بها كذلك تحقيق المعدل المرسوم والذي حددته الإستراتيجية بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات الملاحظة والمنتالية في مبالغ الاستثمار العمومي على مدى السنوات الأربع، حيث ارتفع من 34 مليار أوقية سنة 2001 وبنسبة 14.15% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو 52 مليار أوقية سنة 2004 وهو ما يشكل نسبة قدرها 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وتخفيض الفقر:

انخفض من 51 % سنة 2000 إلى 46,7 % سنة 2004 وانخفض الفقر الشديد من 34,1 % سنة 2000 إلى 27,9 % سنة 2004 وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة (38,6% لمعدل الفقر) و (21,8 % لمعدل الفقر الشديد) والتي كان يأمل الوصول إليها مع نهاية 2004.

✦ وتوزيع الاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلة الأولى:

بخصوص برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 - 2004)، فقد بلغ نحو 157497 مليون أوقية¹⁰، وتم توزيعه على القطاعات ذات الأولوية على النحو التالي:

34 %	الاستصلاح الترابي
17 %	التنمية البشرية
16 %	التنمية الريفية
13 %	التنمية الصناعية
13 %	مشاريع متعددة القطاعات
5 %	التنمية المؤسسية
2 %	والشركة الوطنية للصناعة والمناجم

يلاحظ من خلال التوزيع السابق للاستثمارات العمومية أن الأولوية النسبية قد حظي بها مجال الاستصلاح الترابي وهو أمر مبرر بالنظر إلى أن مشاريع هذا المجال تتركز أساسا في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا. وبخصوص تمويل هذه الاستثمارات العمومية المنفذة طيلة فترة البرنامج، فقد تم تمويلها بالديون الخارجية بنسبة بلغت 57 %.

(2-1) تقييم المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

(2006 - 2010):

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن تقييم هذه المرحلة من حيث أهدافها ونتائجها وتوزيع الاستثمارات العمومية المنفذة في ظلها على القطاعات التي اعتبرت ذات أولوية¹¹.

⊕ أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي:

- حددت أهم أهداف هذه المرحلة على النحو التالي:
 - رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الي 10,7% كمتوسط سنوي طيلة الفترة؛
 - العمل على تخفيض معدل التضخم إلى حدود 5% بحلول 2010؛
 - السيطرة على عجز الموازنة (بدون الهبات) ليكون في حدود 10 % من الناتج الداخلي الخام كمعدل طيلة الفترة؛
 - رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي (3,7) من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة؛
 - وتخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35 % بدلا من 46 % (2006) وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من 45 % سنة 2010 بدلا من 60 % عند بداية المرحلة.
- أما السياسات المعلن عن نية تنفيذها خلال هذه المرحلة فهي نفس السياسات في المرحلة السابقة مع تجنب جوانب القصور والانحرافات الملاحظة خلال التنفيذ، والتي هي كبيرة بدون شك حسب ما أظهرته النتائج السابقة.

⊕ نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي:

- تطور النمو الاقتصادي:
لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي بين (2006 - 2009) عند 3,3% خارج النفط وعند 3,8% بما في ذلك النفط، وهي نتائج لا تكاد تبلغ ثلث توقعات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر الذي كان يطمح إلى بلوغ نسبة النمو 10,7% خلال نفس الفترة، وخلال هذه الفترة عانى الاقتصاد الموريتاني من آثار الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج عنها انخفاض في الطلب الخارجي وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، النفط)، بالإضافة إلى إنتاج نفطي جاء تحت مستوى التوقعات بكثير، فلم يتجاوز متوسط إنتاج قطاع النفط خلال فترة (2006 - 2008) عتبة 21102 برميل في اليوم مقابل تقديرات متوسطها 42000 برميل في اليوم، و إنتاج 10740 برميل فقط في اليوم سنة (2009) مقابل تقديرات أصلية تبلغ 75000 برميل في اليوم. وبصفة أخص، فقد تأثرت الوضعية الاقتصادية تأثرا بالغا سنة (2009) بسبب انعكاسات الأزمة العالمية وظروف داخلية غير مواتية على الإطلاق، حيث تراجع نسبة النمو خارج النفط إلى (-0,9%). وذلك بسبب ضعف أداء قطاعات الزراعة والمعادن والبناء والأشغال العامة، ولذلك جاء نمو الناتج الداخلي الخام العام سالبا (-1,1%)¹². والجدول التالي يظهر المساهمات القطاعية في نمو الناتج.

الجدول رقم (1): تطور المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام

السنوات	2006	2007	2008	2009	المتوسط
القطاع الأول (الزراعة، الصيد)	00%	0.8%	1.4%	0.3%	0.6%
القطاع الثاني (النفط، المعادن)	8.2%	2.4%	0.2%	1.2%	1.1%
القطاع الثالث (الخدمات)	2.4%	2.1%	2.1%	0.1%	1.6%
قطاع الخدمات الخصوصية	1.9%	1.7%	1.7%	0.0%	1.3%
قطاع الإدارات العمومية	0.5%	0.4%	0.4%	0.51%	0.3%
الرسوم غير المباشرة	0.8%	0.6%	0.4%	0.1%	0.4%
نمو الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	11.4%	1.0%	3.7%	1.1%	3.8%
توقعات النمو ضمن الإطار الاستراتيجي	19.4%	9.6%	7.7%	5.9%	10.7%

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة التي نظمتها الحكومة الموريتانية للمولين في بروكسل بتاريخ 22 - 23 يونيو 2010، ص: 65 - 76.

ويتبين من تحليل نتائج النمو، حسب مساهمة كل قطاع، أن القطاع الثالث (الخدمات والتجارة) كان المحرك الرئيسي للنمو بمساهمة بلغت (1,6 نقطة) في المتوسط خلال هذه الفترة، وبالفعل فقد عرف القطاع الثالث نموا منتظما يفقر بحوالي 4%، أما القطاع الثاني، (المعادن والنفط)، ورغم دوره المحرك في تكوين النمو المحقق (حيث ساهم بـ 1,1 نقطة)، فقد كان العنصر الحاسم في عرقلة تحقيق الهدف التنموي للإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر، فمن أصل توقعات لنسبة نمو تبلغ 14,1% خلال الفترة (2006-2009)، لم يتجاوز نمو القطاع نسبة 4,9% خلال هذه الفترة.

أما القطاع الريفي الذي ترتبط به حياة أكثر من 50% من السكان بصورة مباشرة وبشكل المنطقة الرئيسية لتركز الفقراء، فقد كان الأقل إسهاما في النمو الإجمالي (0,6 نقطة) خلال الفترة المدروسة، حيث عرف هذا القطاع نموا حقيقيا للناتج الداخلي الخام بمعدل 3,5% في السنة، وعلى الرغم من حجم الاستثمار المخصص له ضمن مختلف مراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، فقد تميز القطاع الريفي بتدني الإنتاجية.

- تطور التضخم:

بسبب الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة وأسعار عدد من المواد الغذائية المستوردة، بلغ المعدل السنوي للتضخم 7,3% خلال الفترة (2006 - 2008). إلا أنه انخفض إلى 2,3% مع نهاية سنة (2009)، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات الرامية إلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وأيضا إلى الظرفية الدولية التي عرفت هبوطا لأسعار المواد الأساسية، كما يعود إلى تطبيق سياسة نقدية حذرة¹³.

- تطور المالية العامة:

لقد بلغ عجز الميزانية خارج النفط والهبات 60,3 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (2006 - 2009) أي ما يساوي نسبة 8,6% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط وقد اتخذ هذا العجز اتجاها منتظما، إلى حد ما، خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة (2008) نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية.

وبأخذ الهبات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد سجل فائضا قدره 38 مليارا في السنة في المتوسط خلال نفس الفترة، وتفسر

الوضعية أساسا بمراعاة الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية المتعددة الأطراف سنة (2006) 242,5 مليار أوقية أي نحو 14897 مليون دولار من ناحية، والعائدات النفطية من ناحية ثانية. وقد عرفت إيرادات الدولة خارج الهبات والنفط زيادة منتظمة خلال الفترة (2006-2009) بمعدل متوسط يقارب 11%، وتتكون العوامل المؤثرة على النفقات العمومية من ثلاثة عناصر أساسية وهي (كلفة تنفيذ برنامج التدخل الخاص التي بلغت 30 % من النفقات الجارية سنة 2008، نقص نفقات خدمة الدين، انخفاض النفقات الجارية بنحو 10% سنة 2009 بسبب تحسين تدبير الأموال العمومية).

- تطور الاحتياطات:

فيما يتعلق بتغطية الاحتياطات الرسمية للواردات (بالأشهر)، فقد وصل معدلها (2,5) سنة 2009، وهي نتيجة نقل عن الهدف المحدد (3,7) مع نهاية الفترة سنة 2010، بل ونقل عن تلك المسجلة سنة 2006 والمقدرة بنحو (2,6).

- وتخفيف الفقر:

من النتائج المحققة على مستوى تخفيف الفقر، فقد وصل المعدل العام للفقر إلى 42 % نهاية 2008، في حين وصل المعدل في الريف إلى 55 %، وهي نتائج بعيدة من الأهداف المحددة مع نهاية المرحلة الثانية (35% للمعدل العام و45% للمعدل في الريف).

✦ والاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي:

وبخصوص برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الثانية من الأطر الإستراتيجية لمحاربة الفقر (2006 - 2010)، فقد بلغ مجموعه نحو 694823 مليون أوقية وكانت موزعة على القطاعات ذات الأولوية على النحو التالي¹⁶:

54,8 %	الاستصلاح الترابي
10 %	التنمية الريفية
10 %	المشاريع متعددة القطاعات
9,6 %	التنمية الصناعية
9,0 %	تنمية المصادر البشرية
3,6 %	التنمية المؤسسية
3,0 %	والشركة الوطنية للصناعة والمناجم

من خلال التوزيع السابق للاستثمارات العمومية المنفذة، نلاحظ أن تنمية الموارد البشرية لم تحصل إلا على نسبة 9%، وهي مفارقة غريبة بالنسبة لإستراتيجية موجهة لمحاربة الفقر، على اعتبار أن أي محاربة للفقر يتوقع لها النجاح لأبد أن تبدأ بتنمية المورد البشري، ولعل تخصيص النسبة الكبرى (54,8%) للاستصلاح الترابي يجد مبرره في كون الريف يعتبر الخزان الأول للفقر في موريتانيا مع أنه ليس الوحيد، حيث تعتبر ضواحي المدن الكبيرة مجالات كبرى لانتشار مظاهر الفقر. وبالنسبة لمصادر تمويل هذه الاستثمارات العمومية، فقد تم تمويلها بالقرض الخارجية بنسبة بلغت 63%.

(3-1) تقييم المرحلتين من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

يتضح مما سبق (تقييم المرحلتين) أن الأهداف الاقتصادية الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر لم تتحقق على الوجه المطلوب، وحسب رأينا فإن ذلك يرجع إلى حد ما إلى المبالغة الكبيرة في الأهداف المسطرة والتي لا تتماشى وقدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للبلاد، وكذلك المعوقات التي واجهت التنفيذ مثل قصور الأعمال المنفذة عن تلك المبرمجة (بسبب عدم انسجام أولويات الممولين الأجانب مع أولويات البرنامج في حالات كثيرة) وتنفيذ أعمال لم تكن مبرمجة أصلا لنفس السبب، وتأثير الصدمات الخارجية والظروف المناخية المحلية، وتدني قدرات القطاع الخاص وضعف الوساطة المالية، وتخلف البنية التحتية عموما وخاصة في مجال النقل، وتدني جودة خدمات الاتصالات وارتفاع أسعارها، ونقص عرض الكهرباء وارتفاع أسعارها.

(2) تطور الدين الخارجي ومؤشراته في ظل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

(2009 - 2001):

نظرا لما تركته أزمة الديون الخارجية على الدول المدينة من آثار (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، فقد ظهرت الحاجة إلى استخدام بعض المؤشرات التي تقيس أعباء الديون الخارجية وآثارها، حيث تمت الاستعانة بمؤشرين يعتبران من أكثر المؤشرات استخداما في مجال قياس أعباء الديون الخارجية، وهما نسبة إجمالي الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام، ونسبة خدمة الدين الخارجي/ حصة الصادرات، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن وصول هذين المؤشرين (40%، 25% على التوالي)¹⁷ يعتبر معيقا للتنمية، مع ضرورة الاعتراف بأن هذه المؤشرات مجرد نسب إحصائية تحتاج إلى قدر من التحليل الاقتصادي ليقوي صلتها بالواقع، وهو ما لا يتاح في بعض الأوقات. ورغم ذلك سنحاول تطبيق هذين المؤشرين على وضعية موريتانيا في هذه الفقرة، مع استخدام مؤشر آخر هو نسبة تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية الذي هو مؤشر خطير على تبعية البلد لمصادر القروض الخارجية خاصة عند ما تتجاوز نسبة 25 %
18

(1-2) تطور إجمالي الدين وخدماته في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

لاحظنا في خلال الفقرة السابقة أن الاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تم تمويلها بالديون الخارجية بنسب بلغت 57 % و 63 % على التوالي وهو ما نتج عنه نمو الدين وتطور خدماته بشكل متصاعد، وإن شابه بعض التذبذب، حسب ما يظهره الجدول التالي.

الجدول رقم (2)
تطور إجمالي الدين وخدماته خلال الفترة (2000 - 2009)

السنوات	إجمالي الدين	خدمة الدين المسددة
2000	2648	83
2001	2749	74
2002	2667	54
2003	2813	55
2004	3040	57
2005	3135	67
2006	2281	91
2007	2447	86
2008	2775	77
2009	2977	61

المصدر : وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة)، ديسمبر 2010.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:
شهد إجمالي الدين نمو متصاعدا خلال الفترة (2000 - 2005) على الرغم من تذبذبه الطفيف، ويعود سبب نمو الديون بالأساس إلى عاملين أساسيين هما:
- تزايد صافي السحب على القروض الجديدة الذي ارتفع من 62 مليون دولار سنة 2000 إلى 92 مليون دولار سنة 2005؛
- وتزايد متأخرات الدين التي ارتفعت من 546 مليون دولار سنة 2000 إلى 925 مليون دولار سنة 2005، وتتكون كل متأخرات الدين الموريتاني من ديون ثنائية لدول عربية في مقدمتها الكويت وليبيا والجزائر والعراق¹⁹.
أما الانخفاض الملاحظ في حجم الدين سنة 2006 فيعود إلى تخفيض الديون متعددة الأطراف الذي حصلت عليه موريتانيا نهاية تلك السنة، حيث وصل مبلغ هذا التخفيض نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إلى ذلك.
وأما الفترة اللاحقة، فقد شهدت تصاعد حجم الدين مدفوعا بالعاملين السابقين (تزايد صافي السحب وتراكم المتأخرات)، حيث وصل صافي السحب إلى 299 مليون دولار سنة 2008 في حين وصل حجم المتأخرات إلى نحو 1200 مليون دولار سنة 2008 كذلك.

2-2) تطور مؤشرات الدين الخارجي

في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

رأينا من خلال إشاراتنا السابقة إلى تطور حجم الدين الخارجي ومؤشراته خلال مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي السابقتين، أن موريتانيا كانت في وضعية أزمة مديونية من خلال تطور مؤشرات مديونية البلد الخارجية، كما لاحظنا أن قيم هذه المؤشرات كانت أكبر في مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، وسنحاول هنا التعرف على تطور نفس المؤشرات خلال المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2000 - 2010) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور أهم مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني

السنوات	إجمالي الدين / الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة الدين / الصادرات %
2000	217.8	18.8
2001	207.8	17.2
2002	175.9	13.4
2003	173.7	14.2
2004	143.3	12.5
2005	119.1	9.15
2006	*94.1	*7.6
2007	*96.1	*5.6
2008	*72.6	*4.7

Source: World Bank. Global development finance vol. 2, 2007, P : 257 – 259

(*) المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية، 2009 الجدول رقم 51.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تميز المسار العام لتطور المؤشرات خلال هذه الفترة بالتراجع، حيث انخفض مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج الداخلي الخام من 217,8 % سنة 2000 إلى 72,6 % سنة 2008، كما انخفض معدل خدمة الدين/ حصيللة الصادرات من 18,8 % سنة 2000 إلى 4,7 % سنة 2008. ويمكن تفسير تراجع مؤشرات الديون الخارجية في ضوء العوامل التالية:

- تخفيضات المديونية التي حصلت عليها موريتانيا عدة مرات خلال هذه الفترة ومن جهات دائنة متعددة كان آخرها تخفيض المديونية متعددة الأطراف سنة 2006 والذي بلغ نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إليه؛
- تراكم المتأخرات (معظمها متأخرات فوائد) مستحقة لدول عربية، وقد بلغت هذه المتأخرات نهاية 2008 نحو 1207 مليون دولار²⁰؛
- لم يعد بإمكان الحكومة الموريتانية، بموجب التزاماتها في إطار مبادرات تخفيض الديون، التعاقد على قروض غير ميسرة (القروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن 35 %)؛
- وشهد الناتج الداخلي الخام نمو متذبذب خلال الفترة (2000 - 2008) ولكنه زاد على 5 % خلال سنوات 2003، 2004، 2005 ووصل إلى رقم استثنائي قدره 11,4 % سنة 2006، قبل أن يبدأ في التراجع إلى قيمة سالبة سنة 2009، كما شهدت الصادرات نمو مرتفعا خلال الفترة (2004 - 2008) تراوح بين حد أعلا قدره 38 % سنة 2004 وحد أدنى مقاره 16 % سنة 2006.

2- وبخصوص دلالات المؤشرات السابقة في مجال قياس أعباء الدين، فإن مؤشري نسبة الدين على الناتج (فوق 70 % طيلة الفترة) ونسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية المنفذة خلال المحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي والتي بلغت 57 % و 63 % على التوالي، لا يزالان فوق الحدود المسموح بها، على الرغم من انخفاضهما النسبي مقارنة مع المرحلة السابقة، كما أن انخفاض خدمة الدين ونسبتها إلى

حصيلة الصادرات يعود في المقام الأول إلى تراكم المتأخرات وليس إلى انخفاض أعباء الدين الخارجي بصورة فعلية.

خاتمة:

إن اعتماد موريتانيا على الديون الخارجية في تمويل برامجها التنموية لم يسفر عن تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تنمية البلد الاقتصادية، بدليل النتائج المتواضعة التي تحققت، مقابل التراكم الكبير للديون الخارجية، الذي أوصل البلاد إلى مرحلة الأزمة وأرغمها على الخضوع لشروط الدائنين وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

وإن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقه من تزايد المديونية قد أدى إلى تصاعد المؤشرات في ظل هذه البرامج بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، مع ملاحظة انخفاض المؤشرات خلال مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي بالمقارنة مع مرحلة برامج الصلاح، وذلك بسبب استفادة البلد من تخفيض الديون متعددة الأطراف سنة (2006) من ناحية، وتراكم المتأخرات من ناحية ثانية، أما على مستوى النمو ومحاربة الفقر فإن النتائج المحققة، وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة، متواضعة بل مشكوك في دقتها أصلا.

وتدفعنا الاستنتاجات السابقة إلى تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

- ينبغي على موريتانيا، إذا ما أرادت إحداث تنمية حقيقية، أن تعمل على رفع مستوى اعتمادها على ذاتها في توفير أهم مقومات تنميتها، وخصوصا الموارد المالية الضرورية لتمويلها، وهو أمر يتوقف على مدى الحد من التبذير على المستويين العام والخاص وخلق آليات فعالة لتشجيع الادخار المحلي وتطويع الوساطة المالية؛
- نوصي بضرورة تحقيق قدر أكبر من الاعتماد المتبادل بين الدول النامية، وهو أمر ممكن إذا ما توفر له الوعي الضروري بأهميته والإرادة السياسية لتحقيقه، وخصوصا في الجانب المالي، لأنه في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول النامية من الحاجة إلى التمويل الخارجي، فإن البعض الآخر منها يتوفر على فوائض مالية ضخمة يتم استثمارها في الدول المتقدمة، ويمكن أن تتعرض للمصادرة أو التجميد في أي وقت، بذريعة أو بدونها، فضلا عن تدني العائدات المحققة على توظيفها في أصول مالية تتزايد مخاطرها باستمرار في ظل اقتصاديات قائمة على الديون وتعاني من أزمات هيكلية؛
- وكما يتعين على واضعي السياسة الاقتصادية في موريتانيا، العمل على الحد من الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح السابقة، وذلك من خلال تكثيف جهود محاربة الفقر لتكتسب قدرا أكبر من الفاعلية والمصداقية، مع تبني سياسات فعالة تستهدف إعادة توزيع الدخل لضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة الوطنية باعتباره شرطا ضروريا لأي تنمية حقيقية، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان، وخصوصا في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا مع أنه ليس الوحيد طبعا.

الهوامش والمراجع:

- 1 سيد محمود ولد سيد محمد، «التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية»، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 1988، ص ص 86-90.
- 2 عبد الكريم مفيد، «مبادئ التخطيط الاقتصادي»، مطبوعات جامعة دمشق، 1979، ص 52.
- 3 صندوق النقد الدولي، «دليل إحصاءات الدين الخارجي (الترجمة العربية)»، منشورات الصندوق، واشنطن، 2003، ص 07.
- 4 Ministère Des Affaires Economiques et développement en RIM, «Atelier National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat)», NKTT, Février 2000, p. 07.
- 5 المرجع السابق — Ministère Des Affaires Economiques et développement en RIM، ص 21.
- 6 صندوق النقد الدولي، «أفاق الاقتصاد العالمي (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية)»، واشنطن، 2001، ص 36.
- 7 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، «مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر»، يناير 2001، ص 47.
- 8 المرجع السابق لـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإطار الاستراتيجي، ص 21.
- 9 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، «تقييم المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (تمهيد المرحلة الثانية 2000-2010)»، ص ص 22-27.
- 10 تجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2010 قد تراوح بين 250 و 270 أوقية للدولار الواحد.
- 11 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، «حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006-2010)»، سبتمبر 2010، ص ص 15-28.
- 12 البنك المركزي الموريتاني، «التقرير السنوي 2009»، ص ص 26 - 33.
- 13 البنك المركزي الموريتاني، «التقرير السنوي 2008»، ص 33.
- 14 Banque Africaine de Développement: République de Mauritanie (Document de stratégie par pays 2006-2007), p. 06.
- 15 البنك المركزي الموريتاني، «التقرير السنوي 2009»، ص 63.
- 16 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، «حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر»، سبتمبر 2010، ص 60 (بتصرف).
- 17 صندوق النقد الدولي، «هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة؟»، سلسلة قضايا اقتصادية، رقم 34، 2000، ص 3.
- 18 إبراهيم العيسوي، «قياس التبعية في الوطن العربي»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت، 1989، ص ص 24-34.
- 19 البنك المركزي الموريتاني، «التقرير السنوي 2005»، ص 43.
- 20 البنك المركزي الموريتاني، «التقرير السنوي 2008»، ص 51.